

(مترجمة)

الغرب يدين ضم بوتين لأربع مناطق في أوكرانيا

وفقا لصحيفة واشنطن بوست:

وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجمعة مراسيم لضم أربع مناطق في أوكرانيا. وفي حفل كبير في الكرملين، قال إن روسيا ستضم رسميا مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزباروجيا الأوكرانية، وأن الأشخاص الذين يعيشون هناك "سيكونون مواطنينا إلى الأبد".

ونددت الولايات المتحدة والدول الغربية بهذه الخطوة ووصفتها بأنها انتهاك صارخ للقانون الدولي، حيث أعلنت إدارة بايدن عن جولة جديدة من العقوبات ضد مسؤولين عسكريين وحكوميين روس، فضلا عن شبكات المشتريات الدفاعية في روسيا وبيلاروسيا.

يثبت توغل بوتين في أوكرانيا هذا العام أنه القرار الأكثر حماقة خلال عقدين من الزمان من حكمه لروسيا. كان بوتين متباهيا فقط، حيث كان يتباهى بالقوة الروسية في محيط أوكرانيا من أجل تحقيق مكاسب سياسية. لكن أمريكا كانت قادرة على اللعب على مزاج بوتين الضعيف لإغرائه بغزو واسع النطاق للأراضي الأوكرانية. وبطبيعة الحال، وبدون تخطيط وتنفيذ عسكريين سليمين ودقيقين، وإشراف استراتيجي جاد، أثبتت الحملة برمتها أنها كارثية. ولقد تحول تقدم روسيا المبكر إلى هزيمة تلو الأخرى. والآن، وفي محاولة لإنقاذ ما في وسعه، أعلن بوتين ضم المناطق الأوكرانية الأربع بعد تصويت غير جدير بالثقة أجري تحت الاحتلال العسكري الروسي.

وفي الوقت نفسه، بعد هندسة الوضع برمته، المحرض الفعلي على التوغل الروسي، اختار الرئيس الأمريكي جو بايدن الرد بقوة على تصرفات بوتين. فوفقا لصحيفة نيويورك تايمز:

بعد ساعات من إلقاء بوتين خطابا أكد فيه السيطرة الروسية على أربع مناطق في شرق أوكرانيا، وصف بايدن الإجراء بأنه انتهاك "احتيالي" للقانون الدولي أظهر "ازدراء للدول المسالمة في كل مكان".

وقال بايدن من البيت الأبيض "الولايات المتحدة لن تعترف بذلك أبدا، وبصراحة تامة العالم لن يعترف به أيضا". "لا يمكنه الاستيلاء على أراضي جاره والإفلات من العقاب. ليس بهذه البساطة".

إن إشارة بايدن إلى ما يسمى بالقانون الدولي في هذا المنعطف هي الأكثر نفاقا. حيث تنتهك أمريكا القانون الدولي متى شاءت، مثل غزواتها العديدة للبلدان الأخرى في العقود الأخيرة، فضلا عن برامجها الكثيرة لتغيير النظام السري في العديد من البلدان التي عملت على وضعها تحت سيطرتها. وعلاوة على ذلك، فإن تأطير القانون الدولي نفسه هو الذي يتحمل قدرا كبيرا من اللوم في ذلك. كما يوفر نموذج الدولة القومية الوستفالي بنية جيوسياسية جامدة بشكل مفرط لا تترك للدول القوية سوى خيار تخريب الدول الأقل قدرة. قبل وستفاليا، كانت الحدود مائعة وكانت البلدان بطبيعة الحال وبانتظام تعدل تلك الحدود فيما بينها بأقل قدر من الضرر وسفك الدماء، وفقا للتقلبات في قدرات كل منها على الحكم. وليس ضم الأراضي هو الذي يجب حظره، بل استمرار الهيمنة الاستعمارية السرية من القوى العظمى الغربية التي تستغل ثروات وموارد قارات شاسعة دون تحمل مسؤولية حكمها.

ولكن بإذن الله سبحانه وتعالى ستقيم الأمة الإسلامية قريبا دولة الخلافة على منهاج النبوة، التي ستحرر الأراضي المحتلة وتوحد البلاد الإسلامية وتحمل نور الإسلام إلى العالم أجمع. كما ستضم دولة

الخلافة، منذ نشأتها تقريبا، إلى صفوف القوى العظمى بسبب حجمها الهائل، وعدد سكانها الهائل، ومواردها الواسعة، وجغرافيتها التي لا مثيل لها، ومبدئها الإسلامي الفريد. حيث ستعمل على مواجهة مكائد القوى العظمى الكافرة، وإعادة العالم إلى السلام العام والازدهار الذي كان قائما في مئات السنين في ظل الإسلام.

تحت انتقادات الهند، أمريكا تدافع عن مبيعات الأسلحة إلى باكستان

وفقا لقناة الجزيرة:

دافع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عن المبيعات العسكرية الأمريكية لباكستان وسط انتقادات من الهند التي تقول إنها هدف صفقة مقاتلات من طراز إف-١٦ بقيمة ٤٥٠ مليون دولار بين واشنطن وإسلام آباد.

وخلال مؤتمر صحفي في العاصمة الأمريكية يوم الثلاثاء قال بلينكن إن الحزمة العسكرية التي تمت الموافقة عليها في وقت سابق من هذا الشهر كانت لصيانة الأسطول الباكستاني الحالي.

"هذه ليست طائرات جديدة أو أنظمة جديدة أو أسلحة جديدة. إنه يحافظ على ما يمتلك"، وقال بلينكن، الذي تحدث إلى جانب وزير الشؤون الخارجية الهندي سوبراهمانيام جايشانكار: "إن برنامج باكستان يعزز قدرتها على التعامل مع التهديدات الإرهابية النابعة من باكستان أو من المنطقة. وليس من مصلحة أحد أن تكون هذه التهديدات قادرة على المضي قدما دون الإفلات من العقاب".

وعلى الرغم من الاحتجاجات الهندية، فإن صفقة الأسلحة الأمريكية في الواقع لا تفيد باكستان ولكنها تضر بها. ولطالما أخضعت باكستان نفسها للمصالح الأمريكية. لذا فإن المعدات العسكرية الأمريكية، وبنود عقودها الواسعة، لا تلزم سوى الدول الأخرى بقوة أكبر بالأجندة الأمريكية. وقد أعاققت عمليات الاستحواذ الأجنبية المستمرة على المعدات العسكرية التنموية الصناعية العسكرية في باكستان على الرغم من أن العلماء الباكستانيين أثبتوا قدرتهم على أن تصبح باكستان قوة نووية. وعلاوة على ذلك، تقوم أمريكا بعناية بمعايرة كمية ونوع الأسلحة التي يجب أن تعطى لباكستان، من أجل الاستفادة من الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية. فلقد استخدمت أمريكا باكستان بانتظام كعصا لإبقاء الهند تحت سيطرتها. وقد وجهت أمريكا العسكرة الباكستانية بطريقة تجبر الهند على العسكرة بقوة وبالتالي جعلها في مواجهة مع الصين.

لا تزال البلاد الإسلامية رغم الاستقلال الرسمي، تحكمها طبقة سياسية عميلة ترى بقاءها في ولائها المستمر لأسيادها الغربيين المستعمرين الكفار. ولكن بإذن الله سبحانه وتعالى ستقوم الأمة الإسلامية قريبا وتطيح بهذه الأنظمة العميلة، وتحل محلها قيادة مخلصه وأصلية وقادرة، تخدم مصالح الإسلام والمسلمين، وليس مصالح الكفر والكفار. يقول تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرِكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.